الضياء بهرا
Bahra No. 411 Sun. 25 Nov 2007
العدد ٤١١ - الأحد ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧م - ٦٧٥٧ آ

في حديث له لبرنامج "حديث الناس" من على قناة آشور

السيد إياد جمال الدين: الخلل يكمن في العملية السياسية..

فإذا أردنا الاصلاح علينا البدء بالدستور وبالقوانين وما أفرزته من هياكل إدارية

حاوره: شمعون شليمون

في البرنامج التلفزيوني لتلفزيون آشور "حديث الناس" حاور الزميل شمعون شليمون النائب البرلماني عن القائمة العراقية السيد أياد جمال الدين ولأهمية المقابلة نعيد نشرها على صفحات بهرا.

– السيد إياد جمال الدين كيف تقيمون آخر تطورات الساحة العراقية من حيث التحشدات العسكرية التركية على الحدود العراقية؟.

السيد اياد جمال الدين والزميل شمعون شليمون

* لقد أوضحنا موقفنا كقائمة العراقية في بيان رسمي بضرورة الحفاظ على سيادة على العراق وحرمة أراضيه وسلامتها. نحن في العراق لدينا دستور عراقي جديد كتب بأيدي القوى السياسية الفاعلة على الساحة وعرض للاستفتاء وجاءت النتيجة إيجابية. والدستور العراقي يحتم علينا أن لا يكون العراق مصدرا لإيذاء الدول الأخرى لا بصفة ممر ولا بصفة مقر. هناك مشاكل في المنطقة تؤثر في العراق والعراق يؤثر فيها، نحن بغض النظر عن عدالة قضية الشعب الكوردي في تركيا ونضاله الطويل. ولكننا في العراق لسنا مستعدين لأن يكون العراق مصدرا لإيذاء دولة جارة هي تركيا، وهي مهمة بالنسبة للعراق ربما أكثر الدول أهمية بالنسة للعراق هي تركيا أولا للروابط التاريخية، ومنابع مجريي دجلة والفرات، والعلاقات التجارية والعلاقات الأمنية أيضا باعتبار تركيا دولة في حلف الناتو، ليس بصالح العراق ولا بصالح المنطقة أن يكون العراق مقرا لإيذاء دولة جارة وشقيقة مثل تركيا بغض النظر عن الظروف والملابسات لهذه المشاكل. الذي يتولى ملف الدفاع عن العراق، وإدارة ملف الأزمة هو الحكومة المركزية في العراق، وليس هناك أي مجال لأي جهة أخرى سواء كانت حكومة إقليم كوردستان أو غيرها بأن تتولى ملف المفاوضات مع الجانب التركي. هذا ما نص عليه الدستور العراقي الذي يجب أن نلتزم به جميعا، وبالتالي علينا جميعا كقوى سياسية وكشعب عراقي أن نلتف حول الدستور. رغم أن الدستور بحاجة الى تصحيح ومراجعة دائمة ومستمرة ليس لهذه الفترة وإنما على طول المدى، فهو ليس شيئا مكتملا ونهائيا، ولكن هذا الدستور الذي كتبناه والذي أقره الشعب العراقي علينا أن نتمسك به وأن لا نتعود على اختراقه. الخرق للدستور هو في أن يتولى فلان أو فلان جهة إدارة شؤون العراق الخارجية. الذي يدير شؤون العراق الخارجية هي وزارة الخارجية والسفارات والحكومة المركزية العراقية. بالخلاصة نقول نحن لا نود ولا نريد وليس هناك أحد في العراق في إقليم كوردستان وفي غير إقليم كوردستان إيذاء تركيا وإذ حصل مثل هذا الأمر فإن على الحكومة المركزية أن تمارس صلاحياتها الدستورية. البعض يربط مسألة التحشدات العسكرية على الحدود العراقية في هذا التوقيت بالذات بمسألة كركوك وقضية ضمها الى إقليم كوردستان، وبسبب وجود عدد كبير من الأخوة التوركمان في هذه المحافظة، وتركيا الى حد ما تضع نفسها الحامي للأخوة التوركمان في العراق، والتحشدات ليست إلا نوعا من الضغط على حكومة إقليم كوردستان؟.

السيد اياد جمال الدين: الحامي للأخوة التركمان وكل أفراد الشعب العراقي هو الدستور وحقوقهم الدستورية، لا تركيا ولا أمريكا ولا أي أحد. تمسك العراقيين بحقوقهم كأفراد وكجماعات وكأحزاب وكقوى سياسية هو الحافظ لهم. أنا قلت الدستور العراقي ليس بكامل، وهو بحاجة الى تصحيح. الأخوة التركمان قبل أن يكونوا من عرقية تركية هم عراقيون الأخوة الأكراد قبل أن يكونوا من عرقية كوردية هم عراقيون الدستور العراقي هو الذي يتولى حماية كل أفراد الشعب العراقي و لا نسمح لأحد أن يتدخل في شؤوننا الداخلية كما أننا لن نتدخل في الدستور التركي والدستور الإيراني أو غير ذلك.

– مشكلة حزب العمال الكوردستاني هي قديمة ومنذ أكثر من عشرين سنة يعمل بشكل مسلح يهاجم قواعد الجيش التركي بين فترة وأخرى فلماذا هذا التوقيت لتصعيد الأزمة؟.

* لا نود أن ندخل في التحليلات السياسية، ولكن المطلب التركي بأن هناك جنودا أتراكاً قتلوا وأن هناك جنودا خطفوا، وأن هنالك تعرض لطرق المواصلات لذلك هذا الأمر مؤذ ولا يمكن التستر عليه. نحن لا نتدخل في شؤون تركيا الداخلية لو كانت هذه مشكلة تركية داخلية لا نتدخل في ذلك، ولكن أن تكون هناك قواعد في الأراضي العراقية ينطلق منها لإيذاء تركيا هذا الأمر غير مسموح به ويعتبر تعديا من العراق كبلد على تركيا. أما لماذا تركيا حشدت كل هذه الحشود هذا خاضع للتحليل السياسي الذي تختلف عليه وجهات النظر.

– الموقف الرسمي لحكومة إقليم كوردستان والحكومة المركزية كان باتجاه تقويض نشاطات حزب العمال فإلى إي مدى تم ذلك؟.

* أنا لا أرى من الضروري أن تكون هنالك ازدواجية قلنا أن التمسك بالدستور يعني أن الحكومة المركزية في بغداد هي التي تتولى ملفات الأمن والدفاع والخارجية ما نص عليه الدستور وبالتالي حكومة كوردستان هي ليست بمسؤولة عن حدود العراق بل الحكومة المركزية هي التي تتولى حدود العراق، وعلى الحكومة المركزية أن تمارس كامل صلاحياتها الدستورية بما يحفظ وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه إضافة الى قوات متعددة الجنسية، التي هي مسؤولة عن الملف الأمني وبالتالي حل هذه المشكلة يتم بالمفاوضات السلمية بين بغداد وأنقرة بإضافة الأمريكان المتواجدين في العراق. ما يؤخذ على الحكومة العراقية شل بعض مفاصلها من خلال انسحاب عدد من الوزراء ولم تملأ هذه الشواغر؟. هذا لا يعني أن هذه الحكومة غير دستورية أو فاقدة للنصاب القانوني ما زالت هذه الحكومة تمارس صلاحياتها القانونية، ما زالت هي غير ساقطة، لها النصاب القانوني في البرلمان وبالتالي يجب عليها أن تمارس صلاحياتها القانونية والدستورية حتى لو كانوا خمسة وزراء ما دامت هي لم تسقط في البرلمان، هناك طرق عدة لتغيير الحكومة أو إسقاطها وهي الطرق القانونية والدستورية عبر البرلمان العراقي الاتحادي الموجود وبالتالي هذه الحكومة هي الحكومة الرسمية للعراق وهي المعترف بها ومازالت تمتلك الشرعية حتى لو كانت بنصف وزرائها أو مشلولة، ولكن يجب أن تمارس جميع صلاحياتها القانونية والدستورية.

– أستاذ أياد أين وصلت جهود المصالحة الوطنية؟.

* لا أظن أن هناك نوايا جدية أو رؤية فضلا عن النوايا الله يعلم بها، ولكن الرؤية للمصالحة تختلف. أجواء مجلس الوزراء أو رئاسة الوزراء يظنون أن المشكل في العراق هو مشكل طائفي شيعي سني وهذا ما روجت له وسائل الإعلام والكتاب وبعض السياسيين العراقيين جرفوا بهذه الموجة التي هي في معظمها إعلامي أكثر مما هو واقعي. نحن نعلم بأن ليس هناك كراهية دينية في العراق، أظن أن العراقيين جميعا يتفقون معي في هذا المجال. أظن أن الأخوة الصابئة أو المسيحيين أو اليزيديين لا يعانون من كراهية، يعني إذا قيل له أن فلان مسيحي يتجهم وجهه، لا أظن هكذا الأمر في العراق الجيرة والمدرسة النادي الرياضي وسائر المجتمع العراقي، وكذلك في الجانب الذي هو شيعي سني، أيضا لا أظن أن هناك أزمة طائفية في العراق، هنالك أزمة سياسية. هنالك تمييز ضد الشيعة والكورد في الأنظمة السابقة ولكن هذا التمييز لم يكن تمايزا اجتماعيا يعني فيما لو ان رجلا كورديا خطب إمرأة عربية وتزوجها فلا مشكلة والعكس أيضا صحيح. وكذلك تمت زيجات بين مسيحية ومسلم وصابئية ومسلم وشيعية وسني، فالتمييز والاضطهاد والإقصاء والتهميش لم يكن اجتماعيا وإنما كان على صعيد السلطة والحكم وكلنا كنا ضد هذا الأمر، ومع المساواة والمواطنين العراقيين في الحقوق والواجبات. ما تختلف به عن الطائفيين من العراقيين أننا ضد التمييز الذي كان يمارس ولكننا لسنا مع تميز المحاصصة الطائفية السياسية هي تمييز آخر مع تباين في الحصص فقط. رؤية المصلحة الوطنية كانت تتم على أساس شيعة وسنة فهو في غير موضوعها وفي غير محلها، لأنه ليست هناك مشكلة سنية شيعية وإنما هنا مشكلة سياسية، المشكلة السياسية أن هنالك ناس أقصوا من الوظائف الإدارية كانوا يسمون البعثيين وأعدادهم كثيرة مئات الآلاف أو ملايين بقانون جائر أسمه قانون اجتثاث البعث، ونحن نعلم أنه ليس بمقدور أي فرد عراقي لا في المدرسة ولا في الجامعة ولا في الوظيفة ولا في الجيش إلا أن يكون بعثيا، صدام لم يترك شيئا في العراق الا وبعثه وبالتالي نحن نأتي ونجتث الناس ونطردهم خارج وظائفهم وخارج حقوق التقاعد. لنفترض أن إنسانا مجرما موظف في الدولة قتل أحدا وجاءت المحكمة وحكمت عليه بالقصاص وقتلوه هل يحرم من حقوقه التقاعدية، ماذا عن العائلة والأطفال. حتى المجرمين من البعثيين إذا كانوا موظفين وخدموا الدولة العراقية لفترة عشرة سنين أو عشرين سنة هو بحاجة الى تقاعد. يقتل لجريمته ولكن لا تحرم العائلة والأطفال من الراتب التقاعدي. هذه تسبب أزمة تسبب مشكلة وبالتالي المصالحة الوطنية هي بحاجة الى قوانيين وليست بحاجة الى مؤتمرات نجمع عددا من السنة وعددا من الشيعة ونقول حصلت المصالحة!، فبين هؤلاء الناس لا يوجد مشكلة حتى تأتي وتصلح بينهم. المشكلة بالقوانين كادت أن تؤدي بالمجتمع العراقي وباستقراره، فليست هنالك رؤية صحيحة من أجل المصالحة الوطنية فضلا عن تطبيقها. لذلك أنا "غاسل يديَ من مشروع المصالحة الوطنية" الذي ترعاه الحكومة العراقية الحالية.

– البعض يرى أنه يجب أن تسبق المصالحة الوطنية مصارحة وطنية. حيث أن لكل طرف سياسي أجندته الخاصة بهذا الشأن ومع الأسف بعضها تطرح على طاولة النقاش وأخرى يتحفظون في مناقشتها فما قولكم في ذلك؟.

* السيد أياد جمال الدين: نعم القوى السياسية المشتركة في البرلمان لها توجهات مختلفة وأجندات مختلفة أيضا. وبرامج مختلفة فضلا عن القوى السياسية التي هي خارج العملية السياسية، إما لأنها لم تشترك أساسا أو أنها اشتركت ولم تفز في الانتخابات ولكنها تمثل جهات سياسية محترمة. نحن بحاجة الى حوار وطني صحيح صريح بدءا من البرلمان وبدءا من القوى السياسية التي فازت في الانتخابات والتي لا تمثيل بها في البرلمان العراقي. هنالك تباين كبير في العلاقات السياسية، أي لم نتوصل الى تنسيق خطط واضحة ووطنية للعمل السياسي في العراق. بالأمس قدم مجموعة من الوزراء استقالاتهم الى رئيس الوزراء وهم يمثلون جهة سياسية محترمة، يعني إما أن نحترم نتائج الانتخابات أو نلغيها أما أن نؤمن ببعض نتائج الانتخابات ونكفر ببعض فهذا غير صحيح. أنت أعترفت بنتائج الانتخابات نتائج الانتخابات جاءت بجبهة التوافق شئت أم أبيت تحبهم أو تكرههم هم ممثلون لشريحة واسعة من الذين صوتوا لهم. أما أنت تقفز على جزء من الانتخابات كل الانتخابات صحيحة . الانتخابات التي جاءت بك كرئيس وزراء جاءت بغيرك كنائب لرئيس الوزراء هذه مقبولة. أما الانتخابات التي جاءت بسلام الزوبعي وأمثاله مرفوضة. نقفز عليهم ونأتي بشيخ عشيرة نضعه وزيرا عوضا عنهم. حتى نقول هذه حكومة وحدة وطنية ولقد جئنا بسنة أشتركوا في الحكومة. هذا كلام هراء وكلام معيب. مخجل أن يقوم وزراء عراقيون بتقديم استقالاتهم ثم ترفض ولا يوقع عليها الى أن يطردوا بعنوان الغياب، هو لم يغب هو ليس تلميذ مدرسة كما قال الرئيس جلال الطالباني هو وزير وعدم حضوره هو لموقف سياسي قدم استقالته. من أجل أن نحرمه من راتبه التقاعدي نلتف على القانون ونقول أنه فصل. هذا أمر جدا معيب في تاريخ العراق، وأنا لا أدري أن رئيس الوزراء فعل هذا أليس في مجلسه رجل رشيد ينصحه. فنتائج الانتخابات إما أن نتمسك بها جميعا أو نحل البرلمان ونذهب الى انتخابات جديدة، ونقول أن هذه الانتخابات لم تكن صحيحة، جرى فيها تزوير، لم تأت بأناس مؤهلين، لأي سبب كان. أما أننا نقبل قسما من نتائج الإنتخابات، وقسما آخر في جبهة التوافق وفي جبهة الحوار وفي القائمة العراقية وفي حزب الفضيلة وفي الصدريين، نلغي كل نتائج الإنتخابات، ونقفز ونأتي بشخص بعنوان تكنوقراط أو شخص بعنوان شيخ عشيرة لترميم الحكومة العراقية هذا لن يؤدي الى حل المشكلة بل يؤدي الى تأزيمها والى انتكاسات خطيرة نحن في غنى عنها.

– السيد أياد جمال الدين من الجانب القانوني لم أسمع في أي بلد بفصل وزير عن طريق الغياب، الوزير إما أن يستقيل أو يقال بحجب الثقة، فهل هذا الفصل بدعة جديدة للحكومة العراقية؟.

* السيد أياد: هو جديد وهو معيب. أمر مخجل جدا حقيقة، أن دولة كبيرة كالعراق، ورئاسة وزراء لكل العراق أن تنزل الى هذا مستوى تحتال بحيل قانونية فرعية لكي تحرم فلانا من راتبه التقاعدي، وهو وزير يجب أن نحترم المكانة ونحترم الشعب الذي يمثله والأصوات التي جاءت به. وربما هذا الذي فصل اليوم سيكون رئيس وزراء في الأيام القادمة، ماذا سيصنع بك وبحلفائك. الأيام دول اليوم أنت في رئاسة الوزراء وغدا غيرك في رئاسة الوزراء. فيجب أن تكون هناك أنساق معينة للعمل السياسي تحترم فيها الآراء ويحترم فيها الاختلاف، وهذه الديمقراطية. الديمقراطية ليست بالتفاف على أصوات الشعب، وتريد أن تقول هذه حكومة وحدة وطنية لأن فيها تنوع شيعي سني كما أنت تشاء.

– السيد أياد يؤخذ على البرلمان العراقي تأخره في سن العديد من القوانين الهامة والمتعلقة بإدارة الدولة كقانون مجالس البلديات وقانون الوحدات الإدارية وقانون الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. بالمقابل تم سن القانون الخاص بتقاعد نواب البرلمان؟.

* السيد أياد جمال الدين: لا ليس هكذا هذا فيه كثير من الإجحاف، البرلمان خلال فصلين تشريعيين سن أكثر من ٦٠ قانونا، وقوانين مهمة، والقوانين يجب أن لا تسلق على عجالة، نأتي بقانون وقرأ قراءة أولى وثانية وتم تمريره. هنالك قوانين بحاجة الى موافقات سياسية، قبل أن تمرر في البرلمان، هنالك قوانين تنتظر منه بعد تصحيح الدستور، لجنة التصحيح طالبت بتمديد الفترة ومددت الى نهاية هذا العام، من أجل أن تأخذ الصيغة الدستورية النهائية وبالتالي تسن مثل هذه القوانين. قانون النفط وقانون الموارد المالية كله يبنى على ما تفرزه نتيجة التصحيحات الدستورية التي هي عملية معقدة. البرلمان العراقي مع هذه الأجواء الأمنية والأجواء السياسية المتشنجة، في تصوري كان موفقا الى حد لا بأس به.

نحن لسنا شعوب الديمقراطية ولسنا سياسيين ديمقراطيين، نحن من العراق وفي العراق، وبالتالي الى هذا المستوى مع هذه الظروف يعتبر أن البرلمان قد وفق في تمرير قوانين بهذا العدد أنه أكثر من ٦٠ قانونا في هذه الفترة البسيطة ليس بالأمر الهين نتمنى طبعا أن يوفق في الفصل التشريعي لتمرير هذه القوانين. أنا مطمئن الـ٥٨ قانون الأساسية التي نص عليها الدستور سوف يكمل سنها في هذه الدورة الانتخابية، وفي عمر البرلمان هذا.

– السيد أياد جمال الدين ما يؤخذ على حكومتنا المركزية في موضوع الإدارة وخاصة ما يتعلق بالمركزية واللامركزية هناك نوع من المزاجية في تطبيق هذا الأمر؟.

* السيد أياد جمال الدين: كما قلت أن التجربة الدستورية حديثة في العراق هناك صلاحيات للحكومة المركزية يجب أن تمارسها بكاملها وأن لا تتجاوزها. وهناك صلاحيات لحكومات الأقاليم، وحكومات المحافظات ايضا يجب أن لا يتجاوزوها، ولا يقصروا في تطبيقها. أن يمارس صلاحياتهم التي نص عليها الدستور دون تقصير أو تطاول أو تجاوز على حقوق المركز أو حقوق الأقاليم، أو المحافظات الأخرى. الوضع السياسي ما زال رجراجا ووليدا في العراق. نأمل في المستقبل أن نتعود على حياة القانون. وكل ذلك منوط بالصيغة النهائية للدستور أو شبه النهائية. ومنوط باستقلالية القضاء حقا. إن لم يكن هناك قضاء مستقل وقوي ومرتبط مباشرة بالبرلمان العراقي، من جهة التمويل والتعيين وغير خاضع للقوى السياسية أو الميلشيات أو للحكومة المركزية، أو بحكومات الأقاليم. إن لم نتوفق في تدعيم استقلالية القضاء، والمحكمة الاتحادية العليا، أو الدستورية فإن التجربة الديمقراطية لا يمكن أن نقول عنها أنها في مأمن عن المزاجية كما تفضلت. على مسألة المزاجية نجد أن هذه المزاجية قد سرت حتى على أحكام من تورط في الفساد الإداري والمالي من الموظفين الحكوميين كبارا كانوا أم صغارا.

هنالك مادة قانونية كان يشكو منها القاضي راضي الراضي، وهي أنه لا يمكن لهيئة النزاهة أن تحاسب موظفا دون موافقة الوزير المختص، أو محاسبة الوزير دون موافقة رئيس وزراء. وبالتالي تفرغ هيئة النزاهة من محتواها، أو تشل ولا تكون جهة قانونية بإمكانها محاسبة أي من موظفي الدولة العراقية. نحن بحاجة الى تغيير هذه الفقرة من ذلك القانون من أجل تسهيل عمل هيئة النزاهة لمتابعة المفسدين. الفساد هو السرطان أو هو السرطان حقيقة. إذا تجذر في العراق لا يمكن التخلص منه بسهولة. أنا قبل الحرب قلت ليست كل ديمقراطية تنتج سويسرا أو السويد هناك ديمقراطية تنتج أرجنتين أو البرازيل التي هي مليئة بشبكات من المافيا الاقتصادية والسياسية. عصابات فاسدين نخب اقتصادية ورأسماليين فاسدين. وهي أيضا ديمقراطية انتخابات وغيرها من الأمور. لا فرق بين أرجنتين وكندا، ولكن الفرق بينهم كبير. وهذا بسبب الفساد في الأرجنتين. وبسبب التمسك بالقانون في كندا. فليس كل نظام ديمقراطي بالضرورة سوف ينتج لنا نيوزلندا أو كندا أو من أمثالها. نحن نخشى أن تتحول ديمقراطيتنا الى جزر وجمهوريات الموز في أميركا اللاتينية. شلل من السياسيين الفاسدين مع شلل من الرأسماليين الفاسدين وشعب جائع. الذي يحول دون استشراء الفساد هو القوانين العراقية المرئية التي يجب تنفيذها. هل تأخذ هيئة النزاهة. دور البرلمان. أما إذا كان البرلمان خاضع للحكومة والكتل البرلمانية التي أنتجت هذه الحكومة هي الموجودة في البرلمان، والبرلمان يتستر عليها. الحل في تصوري يكمن في أن يختار رئيس الوزراء اختيارا مباشرا من قبل الشعب يعني كما هو النظام في إسرائيل. هنالك نفس النظام الانتخابي الموجود في العراق بفارق واحد أن رئيس الوزراء عندهم ينتخب بصورة مباشرة من الشعب. وليس من الضروري أن يكون شيعيا أو سنيا. يفضل ان ينتخب من خلال انتخابات عامة. فتكون لدينا انتخابات البرلمان وانتخابات رئيس الوزراء الذي هو بصلاحيات كاملة هو الذي يختار وزراءه دون أن يحملوا عليه. وبالتالي يكون هناك توازن بين السلطتين السلطة التنفيذية والتشريعية. ما موجد عندنا هي انتخابات واحدة، هي التي أفرزت رئاسة الجمهورية، وهي التي أفرزت رئاسة الوزراء، وبالتالي هم هم. أينما تلتفت هي كالمرآة. الوجوه متعددة لشيء واحد. المفروض الفصل بين السلطات. آلية الوصول الى السلطة أيضا يكون بينها فصل. يعني السلطة التشريعية لها آلية انتخاب معينة هي انتخابات البرلمان. والسلطة التنفيذية لها انتخابها الآخر. والسلطة القضائية لانقول انتخابات ولكن تكون بالمزج بين ترشيح الوزراء وإقرار البرلمان.

– على ذكر القضاء لحد الآن لا نسمع صوته، وحتى الأحكام التي يصدرها لا نجد من ينفذها؟.

* السيد أياد جمال الدين: من الذي يحميه هل هنالك قوة تحميه. فإذا كانت الحكومة نتيجة هذا البرلمان. كما قلت هي دائرة مفرغة. وبإمكان البرلمان أن يعزل السلطة القضائية، إذ ما أصطدم مع رئيس الوزراء. لأنهم من نفس الفئة. هذه الفئة الموجودة في البرلمان هي التي أنتجت رئاسة الوزراء. فالقضاء خاضع لهؤلاء الناس الذين انتخبوا وأفرزوا حكومة وأفرزوا هيئة الرئاسة، وبالتالي القضاء لا يستطيع أن يعمل شيئا. ليس هنالك توازنا في العراق، التوازن يتم في ما إذا أنتخب رئيس الوزراء انتخابا مباشرا، بمعزل عن انتخابات البرلمان، وكان هو من فئة وهؤلاء من فئة أخرى. حينئذ يكون هنالك قطبين والقطب الثالث القضاء. الآن القضاء لدينا ضعيف وخاضع للسياسيين.

– على ذكر الحكومة نجد بشكل عام الخدمات شحيحة، والعراقيون المعروفون بالزراعة عبر التاريخ نجدهم اليوم يستوردون الخضار من دول الجوار. المحروقات بشكل عام غالية وتصل في غير موعدها وبأسعار أغلى من الدول التي لا تملك النفط؟.

* السيد اياد جمال الدين: طبيعي هذا الأمر عندما يفتك الفساد بأجهزة الدولة، والمحسوبية والتعيينات العشوائية لموظفين كبار، ومستويات وظيفية عالية، وتكون هذه الشلل، كما قلت المافيات، التجارية والمافيات السياسية، طبعا ينتج مثل هذا التخلف. يعني إذا ذهبت الى الأرجنتين وضعهم مثل وضع العراق. هناك مناطق راقية جدا، وهنالك شعب ميت من الجوع، وكلاب سائبة في الشوارع، ومجار طافحة وغير ذلك. وهي بلد هائل الثروات هائل المساحة وهائل النفوس فيه كل خيرات الله. هذه ديمقراطية فاسدة ولكن هنالك ديمقراطية ناجحة توفر لك الخدمات مثل السويد، لمن ذهب الى السويد. فنقول أن الخلل يكمن في العملية السياسية وما أفرزته من مؤسسات إدارية تنعكس على المواطنين وحياتهم اليومية، يعني الصحة والتعليم وغير ذلك. كل ذلك بحاجة الى الإصلاح. فإذا أردنا الإصلاح علينا البدء بالدستور وبالقوانين وما أفرزه هذا الدستور وهذه القوانين. من هياكل إدارية.